جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

السنة أولى ماستر
تخصص القانون الدولي العام

الحل النموذجي لامتحان السداسي الثاني في مقياس المؤسسات المالية الدولية

1- شرح المصطلحات بدقة واختصار: (02ن)

- ✓ **التمويل:** هو عملية تزويد الأفراد أو المؤسسات بالأموال اللازمة لتحقيق أهدافهم المالية، سواء كان ذلك لامتلاك عقار، تطوير مشروع تجاري أو الاستثمار في مجالات متنوعة.
- ✓ **الاستثمار:** هو عملية استخدام الأموال أو الموارد الأخرى في الأصول مثل الأسهم، السندات والعقارات بغرض كسب العائد عليها في المستقبل.
- ✓ **الاستقرار الاقتصادي:** يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج القومي.
- ✓ **الأزمة المالية:** هي وقت عصيب في حياة المنظمة (مجموعة من الشركات بلد، فرد)، فهي تعرف بفترة توتر، ويستخدم هذا المصطلح لتعيين مجموعة واسعة إلى حد ما والتي تشمل، على وجه الخصوص، أزمات العملة والأزمات المصرفية وأزمات سوق الأسهم، لكن المصطلح يستخدم أيضا لوصف أزمات الدين العام، يمكن للأزمة المالية أن تمس فقط بعض البلدان، حيث تبدأ في بلد ما، يمكن أن تنتشر عن طريق العدوى وتصبح دولية.

2- مفهوم المؤسسات المالية الدولية: (01ن)

- هي منظمات حكومية دولية دائمة، ذات إرادة (ذاتية وشخصية) قانونية مستقلة، تنشئها مجموعة من الدول بقصد تحقيق أهداف مشتركة، ويبين كيفية الوصول إليها الاتفاق المنشئ للمؤسسة.
- كما تعرف في إطار منظومة الأمم المتحدة على أنها مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة من أجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة وكل ذلك يؤدي إلى خدمة الهدف الأسمى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول.

3- **لتحقيق الاستقرار الاقتصادي تعتمد الدولة على مجموعة من السياسات الاقتصادية تتمثل في أداتين مهمتين والأكثر فعالية على مستوى الاقتصاد، هما: (03ن)**

- **السياسة النقدية**: وهي الأداة التي من خلالها يثبت الاقتصاد أثناء فترات الركود الاقتصادي في البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة حيث يتم ربط السياسة النقدية بهدف سعر الصرف ألن السياسة المالية تستغرق وقتا عند سن تشريعات التغيرات في الضرائب والإنفاق وبمجرد تحول هذه التغيرات إلى قوانين فإنه من الصعب سياسيا إلغاؤها، كما أنها تعتبر أفضل السياسات في محاربة التضخم وحتى تقوم السياسة النقدية بدورها بكفاءة ينبغي إعطاء نوع من الاستقلالية للسلطة المتحكمة بها السلطة النقدية.

- **السياسة المالية**: تتمثل في استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على النشاط الاقتصادي كما أنها ال تقل أهمية على السياسة النقدية في ذلك، ومهما يكن من اختلاف في وجهة نظر الاقتصاديين فإن التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية يعتبر أمرا ضروريا وذلك ألن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات.

4- **تم إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية في سياق السعي لبناء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر استقرارا، وبأهداف محددة وسياسات مدروسة.**

- **أهداف صندوق النقد الدولي: (05ن)**

تتمثل أهم أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التنافس لتخفيض قيم المعاملات ويتم ذلك عن طريق:

  ✓ تثبيت سعر الدولار بالذهب وإمكانية تحويله ذهب من جهة، وتحديد أسعار لصرف العملات للأعضاء على أساس الذهب والدولار من جهة أخرى.

  ✓ متابعة سياسات تغيير أسعار صرف العملات للدول الأعضاء التي تعاني عجزاً في ميزان مدفوعاتها.

- تشجيع التعاون الدولي في FMI والتي تهيئ الوسائل اللازمة للتشاور في المسائل النقدية الدولية.

- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات التجارية بين البلدان الأعضاء، وإلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية.

- تسهيل التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، في تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء واعتبار كل هذا بمثابة أهداف رئيسية للسياسة الاقتصادية.

- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحا لها استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

- **ما المقصود ببرنامج التكيف الهيكلي؟ (01ن)**

- برنامج " التكيف الهيكلي " هو عبارة عن مجموعة التدابير الاقتصادية التي تهدف في النهاية إلى تعديل جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحرير الأسعار، تحرير الواردات والتحول نحو التصدير، القضاء على الملكية العامة، ويستهدف " التكيف الهيكلي " في المقام الأول إعادة التوازن المالي للبلدان التي تعيش في مستوي أعلي من ذلك الذي تكفله لها مواردها، وذلك حتى يمكن حماية مصالح دائنيها أولا، ثم " تعويمها ".

- **الهدف من تطبيق برامج التكييف (التثبيت) من طرف صندوق النقد الدولي: (05ن)**

يتمثل الهدف في زيادة قدرة البلد على الوفاء بالتزامات ديونه الخارجية، ونظرا لأن تشخيص الصندوق للمشكلة يتمثل في وجود فائض الطلب، ولما كان هذا الفائض يترافق مع وجود فجوة في الموارد المحلية " زيادة معدل الاستثمار عن معدل الادخار المحلي " وبوجود عجز في الموازنة العامة للدولة وبارتفاع معدل التضخم، وهي أمور ذات صلة بالاحتلال الخارجي، فإن منهج الصندوق يتمحور حول ما يسمي بإدارة الطلب الذي يهدف إلى خفض معدل نمو الطلب المحلي عن طريق:

-1 خفض فجوة الموارد المحلية.

-2 تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

-3 امتصاص السيولة المحلية لتخفيض معدل التضخم وتخفيض القيمة الخارجية للعملة.

فبرنامج التثبيت يستهدف استعادة التوازن الكلي للاقتصاد من خلال مجموعة من الإجراءات هي:

أ . تصحيح لعجز في الموازنة العامة للدولة.

ب . وتحرير سعر الفائدة وتوحيد سعر الصرف.

5- **هزت الأزمة المالية لسنة 2008 أركان الاقتصاد العالمي، ولم تكن هذه الأزمة مجرد اختبار لمتانة الأنظمة المالية العالمية فحسب، بل شكلت تحدياً فريداً للبنك الدولي بالأخص في إيجاد أهم السياسات الكفيلة لمواجهة آثار هذه الأزمة، وقد اتخذ البنك الدولي سياسة وتدابير لمواجهة هذه الأزمة على الدول النامية:(03ن)**

حيث قام البنك الدولي على الفور بدور الناطق الرسمي باسم البلدان النامية التي تواجه الأزمة المالية، فبين البنك أن أفقر هذه البلدان، التي أضعفتها بالفعل أزمة الغذاء والطاقة، لم يكن لديها الكثير من الموارد التي تحتاجها لإيجاد حلول فعالة بمفردها.

خلال جمعية اسطنبول، قدم البنك الدولي رده على الأزمة في وثيقتين أمام لجنة التنمية، ونتيجة لذلك، ارتفعت قروض مجموعة البنك الدولي بنسبة 54 في المائة في السنة المالية 2009 مقارنة بعام 2008، ليصل بذلك إلى حوالي 60 مليار دولار، وذهب ثلث هذا المبلغ إلى مشاريع البنية التحتية، على أمل تحسين وضع التوظيف بسرعة وتعزيز الظروف الاقتصادية العامة

كما ارتفعت قروض وتبرعات الوكالة الدولية للتنمية، الفرع التابع للبنك الدولي، بدون فوائد إلى مستوى قياسي بلغ 14 مليار دولار، بزيادة الربع مقارنة بالعام السابق، بالإضافة إلى ذلك، فقد عجلت إجراءاتها حتى تتلقى الدول الفقيرة الأموال الموعودة بسرعة أكبر. AMGI ومؤسسة التمويل الدولية ، وهما فروع البنك الدولي المحددة لدعم القطاع الخاص ، زادت من حجم أنشطتها، في تقديم الائتمانات والمشاركة في الشركات و منح الضمانات.

الاطلاع على الورقة يوم الأربعاء 04 جوان 2025 بقاعة الأساتذة (المقابلة لقسم القانون الخاص) على الساعة 11:00.